مجتمع

8 ملايين شخص أصيبوا بالسل عام 2023

أعلنت منظمة الصحة العالمية تسجيل إصابة أكثر من ثمانية ملايين شخص بالسل في العام الماضي، وهو أعلى عدد تم تسجيله منذ أن بدأت المنظمة الأممية في رصد هذا المرض في العالم خلال عام 1995. وذكر التقرير العالمي عن السل لعام 2024 أن حوالي 1,25 مليون شخص تُوفوا بسبب السل الرئوي، وهذه الوفيات تقريباً ضعف عدد الأشخاص الذين قتلهم فيروس نقص المناعة البشرية في 2023. وتطرّق إلى التقدم المتباين في مكافحة السل على الصعيد العالمي والمقترن بالاستمرار في مواجهة التحديات، مثل النقص الكبير في التمويل. (أسوشييتد برس)

تغير المناخ يجعل درجات الحرارة أكثر فتكاً

حذّر تقرير جديد أعدته مجموعة من الأطباء وخبراء الصحة، من أن تغير المناخ الناجم عن انبعاثات الوقود الأحفوري يرفع درجات الحرارة إلى مستويات جديدة خطيرة، ويفاقم مشكلة الجفاف والأمن الغذائي. وتشير درجات الحرارة القياسية لعام 2023، وهو العام الأكثر سخونة على الإطلاق، إلى أن الشخص العادي شهد 50 يوماً أكثر من درجات الحرارة الخطيرة، مقارنة بما كان سيحدث لولا تغير المناخ، وفقاً لتقرير «لانسيت كاونت داون»، وهو تقرير سنوي يعتمد على عمل العشرات من الخبراء والمؤسسات الأكاديمية ووكالات الأمم المتحدة. (رويترز)

فارون إلى الاعتقال في سورية

حذّرت «هيومن رايتس ووتش» من أن السوريين العائدين إلى بلدهم هرباً من الحرب في لبنان، والذين فاق عددهم 350 ألفاً منذ أكثر من شهر، يواجهون خطر «القمع والاعتقال التعسفي» هناك. وأوردت المنظمة في تقرير نشر أمس: «يواجه السوريون الفارون من لبنان، وخصوصاً الرجال، خطر الاعتقال التعسفي والانتهاكات على يد السلطات السورية». وقال نائب مديرة الشرق الأوسط في «هيومن رايتس ووتش»، آدم كوغل، إن «الوفيات المريبة للعائدين أثناء احتجازهم تسلّط الضوء على الخطر الصارخ المتمثل في الاحتجاز التعسفي والانتهاكات والاضطهاد بحق الفارين والحاجة الملحة إلى مراقبة فعالة للانتهاكات الحقوقية في سورية». وفرّ أكثر من نصف مليون شخص من لبنان إلى سورية منذ 23 سبتمبر/ أيلول 2024 مع تصعيد إسرائيل عدوانها على لبنان، ومن بين هؤلاء أكثر من 355 ألف سوري، وفق أرقام صادرة عن السلطات اللبنانية. وقالت المنظمة إنها وثّقت «خمسة اعتقالات» في أكتوبر/ تشرين الأول لسوريين بعد عودتهم إلى بلادهم، من بينها «اعتقالان عند معبر الدبوسية» الحدودي بين شمال لبنان وحمص. أضافت أنه «في إحدى الحوادث، اعتُقل شخصان عند حاجز بين حلب وإدلب». ونقلت «هيومن رايتس ووتش» عن أقارب هؤلاء قولهم إن «جهاز المخابرات العسكرية السوري هو من نفذ جميع الاعتقالات».

(فرانس برس)

عائلة تصل إلى سورية (لؤي بشارة/ فرانس برس)

ليبيا... مرضى زرع الأعضاء بلا أدوية

طرابلس ـ **أسامة علي**

أطلقت المنظمة الوطنية لدعم التبرع بالأعضاء في ليبيا نداء استغاثة إلى الجهات المختصة في شأن تعرض حياة آلاف مرضى زرع الكلى والكبد والفشل الكلوي لمخاطر كبيرة بسبب عدم قدرتهم على الحصول على أدوية بسبب تراجع قدرات المراكز الصحية المعنية بتوفيرها. وأورد بيان نشرته المنظمة أخيراً: «مرّ أكثر من عام ونصف العام من إهمال توفير أدوية حيوية لمرضى غسل الكلى وأخرى لتثبيط مناعة زارعي الأعضاء».

تابع: «تؤرق أزمة غياب الأدوية آلاف المرضى الذين يعتمدون بشكل أساسي عليها لمساعدتهم في منع رفض أجسامهم الأعضاء المزروعة. وهم يجدون بالتالي أنفسهم أمام معضلة حقيقية فعدم توفر الأدوية الأساسية يعني أن حياتهم مهددة في كل لحظة». وفيما أشارت المنظمة إلى أن الحكومة تخصص ميزانية كبيرة لقطاع الصحة، اعتبرت أن «تقسيم قطاع الصحة إلى أجهزة وهيئات يشكل أحد أسباب تدني تقديم خدمة طبية جيدة للمرضى». وأشارت آخر معلومات وفرتها وزارة الصحة إلى أن معدل انتشار مرض الكلى المزمن الذي يتطلب غسل كلى كان نحو 624 حالة لكل مليون نسمة عام 2009، أما الاحصاءات الخاصة بعدد المرضى فغابت في السنوات الأخيرة. وعقدت وزارة الصحة العام الماضي اجتماعات لمراجعة الاحتياجات الطارئة لمراكز غسل الكلى، لكنها لم تقدم أرقاماً محددة، «ما زاد الوضع سوءاً»، بحسب ما يقول المهدي عرفة، وهو طبيب في أمراض الكلى لـ«العربي الجديد». ويتحدث عرفة عن نفاد دواء «سيلسبت» المهم جداً لزرع الكلى والكبد باعتباره يساعد أجسامهم في استيعاب الأعضاء المزروعة، والتجاوب مع باقي الأعضاء. كما يؤكد «معاناة مراكز غسل الكلى من قصور كبير، خصوصاً في ظل حاجة مرضى إلى جلسات عدة خلال الشهر الواحد، وفعلياً لا يستطيع بعضهم إلا الحصول على جلسات قليلة بسبب نقص التجهيزات والكوادر».

وفي ما يتعلق بمرضى زرع الأعضاء تحديداً تتكرر أزمة غياب أدوية غالية الثمن لا يمكن أن يحصل عليها ذوو الدخل المتوسط والمحدود. ويوضح عرفة أنه «من بين أسباب النقص الحاد في أدوية زرع الأعضاء عدم وجود قاعدة بيانات خاصة بهذه الشريحة من المرضى، وهو ما يشمل غالبية الأمراض على صعيد تحديد أنواعها وعدد المصابين. ويجعل ذلك الأجهزة المختصة غير قادرة على تحديد الكميات المطلوبة لتغطية الاحتياجات، علماً انها تحتاج دائماً إلى إمداد المواد التشغيلية التي تنفد لمنع توقف مراكز عن تقديم خدمات ضرورية». ويذكر أن الدراسات التي ينفذها أفراد للوضع الصحي الخاص بزارعي الأعضاء تعتمد على أرقام تصدرها جهات دولية، مثل منظمة الصحة العالمية. وترتكز الأرقام غالباً على تقديرات بسبب غياب جهاز وطني معني بالتدقيق في الأرقام وبناء منظومة بيانات رئيسية.

ويتحدث عبد اللطيف البحري، أحد مرضى الكلى الذين يترددون على مراكز الغسيل بطرابلس، لـ«العربي الجديد» عن المآسي التي تعانيها شريحة زرع الأعضاء، ويقول إن «بعض المرضى ينتظرون في طابور أن يصل دورهم خلال جلسات غسل الكلى. وفي العادة يحتاج المريض إلى أكثر من جلسة شهرياً، لكنه لا يحصل عليها كلها بسبب الازدحام». وأمام الوضع المتردي لا ملجأ للمرضى إلا السفر لتلقي العلاج في دول الجوار، مثل تونس ومصر، حيث تتوفر خدمات طبية متقدمة، ومراكز مجهّزة لغسل الكلى، بحسب ما يقول البحري الذي يستدرك بالقول: «هذه الرحلات مكلفة للغاية، ولا يستطيع الجميع أن يتحملها». ويصف عرفة الاستجابة الحكومية بأنها «دون المستوى في العديد من المراكز الصحية، فهي تعتمد في بعض الأحيان على تقديم منظمات دولية إمدادات لتشغيل أجهزتها. والدعم محدود خاصة في ظل عدم قدرة القطاع الصحي على النهوض، واستمرار السلطات في الامتناع عن دعمه في شكل يتناسب مع حجم الانهيار الذي يعانيه منذ سنوات».

انهيار كبير

في وقت سابق، أوضحت منظمة الصحة العالمية في تقرير أن «نظام الرعاية الصحية في ليبيا يعاني انهياراً كبيراً خصوصاً في مجال العناية بمرضى الكلى الذين لا يحصل 25% منهم على رعاية كافية ما يعرضهم لخطر الوفاة». وتشير المنظمة إلى أنها أرسلت فرقاً طبية لمساعدة ليبيا، لكنها تعتبر أن هذه المبادرات لا تكفي من دون تعاون سلطات البلاد.

تحقيق

يترقب عشرات الآلاف من النازحين في لبنان حلول فصل الشتاء، بعد أن ذاقوا ويلات القصف والغارات الإسرائيلية، وما زالوا يعيشون مرارة النزوح على وقع الرعب ونقص المساعدات الإغاثية

نازحو لبنان
قرب حلول الشتاء يفاقم أزمات الإيواء والدعم

بيروت ـ **سارة مطر**

تتفاوت الاستعدادات لفصل الشتاء بين مركز إيواء وآخر في لبنان، وتبقى المساعدات المتوفرة أقل بكثير من حجم الحاجة، كما تتفاقم الأخطار على النازحين الذين ما زالوا يفترشون الأرصفة، ولا يملكون سقفاً للاحتماء، في حين أن مَن حظي بخيمة على الكورنيش البحري في العاصمة بيروت، يظل عرضة لتطايرها، أو غرقها بمياه الأمطار. وأعلنت غرفة إدارة الكوارث والأزمات في محافظة بيروت، الجمعة الماضي، إجلاء أكثر من 400 نازح إلى مركز إيواء في منطقة الكرنتينا، على أن تستكمل نقل بقية النازحين الموجودين على الكورنيش البحري إلى مركز إيواء يجري تجهيزه، وفق قاعدة بيانات جرى إعدادها مسبقاً.

يوضح المسؤول الإعلامي لخلية الأزمة في بيروت، فادي بغدادي، لـ«العربي الجديد»، أنهم مسؤولون عن تأمين العائلات اللبنانية فقط، في حين تقع على هيئات الأمم المتحدة مسؤولية تأمين مراكز إيواء غير اللبنانيين، أما عملية توفير وسائل التدفئة، فتندرج ضمن مهام الهيئة العليا للإغاثة. وأعلنت غرفة إدارة الكوارث والأزمات في بيروت أنه جرى تأمين 53,098 نازح في 170 مركز إيواء، مع تأمين أغلب احتياجاتهم ومستلزماتهم، بالتنسيق مع المنظمات الدولية والجمعيات المحلية والهيئة العليا للإغاثة والصليب الأحمر اللبناني وفوجي إطفاء وحرس بيروت، وخلال أسبوع كحد أقصى، ستقوم الغرفة، بالتعاون مع الهيئة العليا للإغاثة، بتأمين الدفعة الثانية من البطانيات لمراكز الإيواء، لمواجهة الظروف المناخية المقبلة، وتداعياتها ضمن نطاق محافظة بيروت. ويقف النازحون من لبنانيين ولاجئين سوريين وفلسطينيين، ومن عمّال أجانب وعاملات منازل مهاجرات، مكتوفي الأيدي، فلا خيار ملموساً يقيهم موجات الصقيع المقبلة، ولا خطط شاملة تراف بهم بعد أن عايشوا المجازر وعذاب النزوح والنوم في العراء، أو في مراكز إيواء لم تمنحهم سوى سقف وعدد محدود من الفرش.

على شاطئ الرملة البيضاء في بيروت، حيث وُعد النازحون من قبل غرفة إدارة الكوارث والأزمات في محافظة بيروت، بأولوية نقلهم إلى مركز الإيواء المستحدث في منطقة الكرنتينا (شرق العاصمة)، لا زالوا يفترشون الرمال. وكشفت مصادر لـ«العربي الجديد»، أن بعض النازحين الذين كانوا في ضيافة أقاربهم أو أصدقائهم، أو الذين كانوا قد استأجروا منازل، هرعوا لتسجيل أسمائهم ليتم نقلهم إلى مركز الكرنتينا. في السياق، تقول أشواق، النازحة اللبنانية من منطقة حي السلم في الضاحية الجنوبية لبيروت لـ«العربي الجديد»: «لقد تُركنا لمصيرنا في خيمة على الشاطئ، حيث أنتظر مع زوجي وابني الفرج. مع العلم، أن زوجي مريض، ولم تزرنا أي خلية أزمة ولم يتم تسجيل أسمائنا. لا نملك سوى الحرامات للتدفئة، ليس لدينا ثياب شتوية ولا وسائل تدفئة، ونعاني من البرد الشديد ليلاً، كوننا بجوار البحر. كما نخشى الأمطار الغزيرة المرتقبة وما يرافقها من ارتفاع موج البحر، واشتداد سرعة الرياح، ما يعني أننا عرضة لأن تطير خيمتنا أو تغيض بالمياه، ونصبح في العراء فعلاً». وتوضح أنهم حاولوا اللجوء لأكثر من مركز إيواء ولم يحظوا بأي مكان، «كل المراكز مكتظة». وتناشد الدولة اللبنانية أن «تسارع لتأمين مركز لائق يؤويهم قبل حلول العواصف، رأفة بالأطفال والمسنين والمرضى». من جهتها، تتأسف اللاجئة السورية منار زيدان، النازحة من منطقة حي السلم في الضاحية الجنوبية أيضاً، كونها تعيش منذ أكثر من شهر على شاطئ الرملة البيضاء، من دون أي مساعدات من الدولة اللبنانية أو المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. تقول الأم لثلاثة أولاد: «نعيش على مساعدات الخيرين فقط، لا استعدادات للشتاء، علماً أننا نحتاج لوسائل التدفئة ولأماكن آمنة تحمينا من البرد والعواصف وخطر ارتفاع موج البحر. وقد خاطر زوجي وذهب رغم القصف والغارات الإسرائيلية إلى منزلنا المتضرر جزئيًا في منطقة حي السلم، وأتى ببعض الحرامات والوسادات والثياب الشتوية لتخفيف حدة البرد عن أطفالنا». تتابع: «نريد راحة البال وتوقف الحرب والعودة إلى منازلنا الدافئة. ولا يسعنا سوى انتظار رحمة الله».

لا يزال بعض النازحين بلا مأوى (حسين بيضون)

بدورها، تنتقد الحاجة فاطمة، النازحة من الضاحية الجنوبية إلى مدرسة شكيب أرسلان المتوسطة (بيروت)، «خطة وطنية لم تلحظ أي استعداد للشتاء، فلا ثياب شتوية، ولا وسائل تدفئة. لا نملك سوى شراشف رقيقة، ناهيك عن النقص في الأدوية والحليب وحفاضات الأطفال والفوط الصحية. هناك عائلات تستغيث لتدفئة أطفالها الذين صاروا يشعرون ببرد الشتاء، خاصة خلال الليل، علماً أن المدرسة والثانوية الملاصقة لها، تضمان نحو 700 نازح، من بينهم نحو 200 طفل. ندق ناقوس الخطر لجهة حاجتنا لكسوة الشتاء، الحاجات كبيرة ولا تكفي المساعدات المرحلية أو الموسمية». ومن مدينة عاليه (جبل لبنان)، يكشف كامل حيدر، وهو مدير أحد مراكز الإيواء، أن «مستلزمات الشتاء كلها مطلوبة، من الثياب والسجاد ووسائل التدفئة والمازوت، وقد أرسلنا لائحة بالحاجات الملحّة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، مع العلم أن معظم النازحين من أبناء المناطق الساحلية لجأوا إلينا بثيابهم الصيفية، وهم غير معتادين على الطقس البارد، بينما مدينة عاليه ترتفع بين 800 إلى 900 متر عن سطح البحر، وتشهد عواصف وثلوجاً وصقيعاً، وندعو إلى ضرورة تضافر الجهود بين الهيئة العليا للإغاثة والأحزاب الفاعلة في المنطقة لتأمين المازوت للتدفئة، كون كلفته مرتفعة نظراً للكميات المطلوبة».

من جهتها، تتحدث الناشطة في مركز الإيواء ذاته، رشا رضوان، عن وجود نحو 140 نازحاً، من بينهم 37 طفلاً، في حين تبقى المساعدات محدودة والنواقص عديدة. وتقول: «وصلتنا 10 سجادات، بينما يتوزع النازحون في 15 غرفة، والوجبات الساخنة التي يجري توزيعها لا تتناسب أحياناً مع النمط الغذائي لمرضى السكري، أو الذين يعانون من ارتفاع الكوليسترول، أو ضغط الدم». بدوره، يشكو محمود زمط، من مدينة صور، النقص الكبير في كل شيء، وتقصير خطة الطوارئ الوطنية عن تلبية الحاجات العاطفة مع حلول فصل الشتاء. ويقول: «كنا نعيش في عزّ وشرف وكرامة، ولم نكن بحاجة لأحد، بل كنا نساعد الأهالي. قضيتُ 23 سنة من عمري في الاغتراب، وكنت أزور عائلتي عندما اندلعت الحرب الإسرائيلية قبل أيام من موعد عودتي إلى سيراليون، وصرت برفقة زوجتي وابنتَي في عداد النازحين». لجأ محمود إلى أحد مراكز الإيواء في مدينة عاليه، وكان يخطط لافتتاح عمل آخر في أفريقيا، ومن ثم اصطحاب عائلته. ويوضح: «تورّطنا بالحرب، وكدت أموت تحت القصف، حيث انهار عليّ جزء من سقف المنزل، وهرعتُ كالمجنون مع عائلتي، من دون أن أحمل شيئاً، ولا حتى جوازات سفرنا». من جهته، لا يريد أحمد الحريري، النازح من صور (الجنوب)، سوى العودة لمنزله أو العيش الكريم في أماكن النزوح. ويسأل: «هل تسدّ السجادات والبطانيات جوعنا، أو تداوي الأمنا وأمراضنا، ونحن محرومون حتى من الطعام السليم، إذ نتلقى وجبات ساخنة غير صالحة، ونتوسل للحصول على الأدوية والرعاية الصحية. مع العلم أننا كنا نُعمل بعرق جبيننا من أجل الحصول على لقمة كريمة لنا ولأولادنا».

من بلدة بحمدون (جبل لبنان)، يتحدث مدير فرع الجامعة الأميركية للعلوم والتكنولوجيا (AUST)، الدكتور جورج الرحباني، عن مبادرتهم الخيرية لمساعدة نحو 300 نازح احتضنتهم مدرسة تابعة للبلدية. ويضيف: «كنا نقوم بتأهيلها لتحويلها إلى مدرسة مهنية، وبناء على توجيهات رئيسة الجامعة، وفرنا المساعدات الغذائية والحرامات الشتوية والمياه والتيار الكهربائي، رغم أننا لسنا المسؤولين عن المدرسة، ولا فكرة لدينا عن استعدادات الشتاء». تحتمي الطفلة السورية اللاجئة فاتن (14 سنة) مع أبويها وإخوتها الثلاثة تحت خيمة تبرّع بها أحد الخيّرين، على الكورنيش البحري لبيروت. وتروي لـ«العربي الجديد» معاناتها منذ أكثر من شهر، قائلة: «نريد غرفة دافئة فحسب، في مكان آمن بعيد عن القصف. لا نعرف ماذا سنفعل عندما تتساقط الأمطار. ليس أمامنا سوى رحمة الله». ويردد شقيقها عماد (10 سنوات): «اخترت حياتنا بعد أن كنا نعيش بأمان في منزل صغير في الضاحية الجنوبية لبيروت. نستحم في الخيمة، وننام على فراش رقيق، ونقصد دورة المياه في المطعم المقابل، ونبرد ليلاً كوننا بجانب البحر». وتكشف المتحدثة باسم مفوضية شؤون اللاجئين، دلال حرب، لـ«العربي الجديد»، أن «المفوضية تواصل العمل بشكل وثيق مع الحكومة اللبنانية والسلطات المحلية والشركاء الإنسانيين لإيجاد حلول عاجلة للأشخاص الذين لا يملكون مأوى. تُقدّر السلطات المحلية أن نحو 600 إلى 700 لاجئ موجودون حالياً في شوارع بيروت. خلال الأسابيع الماضية، شاركنا خطة طوارئ لتأمين المأوى مع الحكومة اللبنانية، مع التركيز على الفئات الأكثر ضعفاً، وبدأنا تنفيذ أجزاء من الخطة، ونحن على استعداد لدعم المزيد من الجهود فور تلقينا توجيهات إضافية من الحكومة».

وتوضح حرب أن «المساعدات النقدية التي وزعتها المفوضية في الشوارع ومراكز الإيواء، تعطي الأولوية للأكثر ضعفاً، ونحو 40% من النازحين في الشوارع الذين تلقوا مساعدات نقدية من المفوضية هم من اللبنانيين. مع العلم، أنه منذ 23 سبتمبر/ أيلول الماضي، استفاد أكثر من 275,100 نازح من اللبنانيين واللاجئين من المساعدات النقدية. ومنذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، استفاد 348,100 نازح من هذه المساعدات». ولم ترحم أزمة النزوح عاملة المنازل القادمة من بنغلاديش، لاما، التي تفترش الرصيف برفقة شقيقتها وصهرها روبيكو، وتقول لـ«العربي الجديد»: «كنت أعمل في منزل بمنطقة برج البراجنة (الضاحية الجنوبية لبيروت)، وكذلك أختي، في حين كان زوجها يعمل في سوبرماركت في المنطقة ذاتها. وفور وقوع الغارات، تركنا أصحاب العمل لمصيرنا، فوصلنا إلى الكورنيش البحري في منطقة الروشة، ونمنا على بساط رقيق منذ شهر تقريباً، ولا نملك سوى فرشة واحدة ووسادة واحدة تبرع بهما أحد الخيّرين. لا نعرف أين سنذهب عندما تمطر، ولا سبيل أمامنا سوى الاحتماء تحت أي سقف في الشارع. لا نملك المال ولا جوازات سفرنا ولا ثياب شتوية، ونعاني البرد والجوع والعطش».

توزّع مفوضية اللاجئين مساعدات نقدية في الشوارع ومراكز الإيواء

لم يحظ بعض النازحين بأي مركز إيواء رغم المحاولات

53,098
عدد النازحين الذين تولت غرفة إدارة الكوارث والأزمات في بيروت تأمين مأوى لهم مع توفير احتياجاتهم.

قرار حظر «أونروا» يهدد هوية 100 ألف لاجئ في القدس

سيكون لقرار حظر عمل «أونروا» انعكاسات كبيرة على حوالي 100 ألف لاجئ فلسطيني في القدس الشرقية، يعتمدون على الخدمات التي تقدمها، ما يهدد وجودهم

القدس ـ **محمد عبد ربه**

يواجه نحو 100 ألف لاجئ فلسطيني في القدس الشرقية خطراً يهدد هويتهم الوطنية وحقوقهم بصفتهم لاجئين، بعدما صادق البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) أخيراً على قرار بحظر نشاط وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا». ويتوقع أن يسهم هذا القرار في إنهاء دور الوكالة التي تتولى تقديم الخدمات الأساسية لهؤلاء اللاجئين، مثل التعليم والرعاية الصحية والدعم الاجتماعي، ما يعني سحب الاعتراف الرسمي بوضعهم لاجئين فلسطينيين، علاوة على استهداف هويتهم الوطنية ضمن استراتيجية إسرائيلية أوسع لتقليص الوجود الفلسطيني في القدس، من خلال فرض قيود متزايدة على المؤسسات الدولية التي تدعم حقوق الفلسطينيين وتوفر لهم سبل البقاء في المدينة المقدسة. يعاني اللاجئون الفلسطينيون الذين يسكنون في مدينة القدس ومخيماتها، من جراء سلسلة الإجراءات العقابية التي تمارسها بحقهم سلطات الاحتلال الإسرائيلي من ضرائب وغيرها، كغيرهم من المقدسيين. ثم جاء قرار الكنيست بحظر عمل «أونروا»، الذي من شأنه أن يكبد اللاجئين في القدس الشرقية معاناة إنسانية إضافية تستهدف وجودهم، وخاصة مخيم شعفاط للاجئين الفلسطينيين شمال شرقي القدس الكبرى بين مخيمات القدس.

في وقت حذّر محللون سياسيون من التداعيات السياسية والقانونية لمصادقة الكنيست الإسرائيلي على حظر عمل الوكالة في إسرائيل، بما في ذلك القدس الشرقية المحتلة، رفض ممثلو وأهالي مخيم شعفاط شمالي القدس المحتلة والبالغ عدد قاطنيه أكثر من 70 ألف نسمة، المصادقة على هذا التشريع الذي يحاول الاحتلال من خلاله إلغاء وشطب هويتهم الوطنية وإسقاط صفة اللجوء عنهم في سياق ما وصفوه الحملة المنظمة من قبل الاحتلال ضد «أونروا» ومؤسساتها في القدس والضفة، من خلال محاولات استلاب ممتلكاتها أو من خلال تدميرها المنهج في قطاع غزة. ويرى الناشط ومنسق لجنة الدفاع عن مخيم شعفاط، جبر محيسن، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن هذا الإجراء يدخل في سياق حرب التصفية للقضية الفلسطينية، وهو هدف سعت إليه دولة الاحتلال منذ زمن بعيد. عن الخطوة التالية لهذا القرار، وكيفية مواجهته، يقول طلال أبو عفيفة، وهو من أبرز القيادات السياسية في مخيم شعفاط، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن المجتمع الدولي يجب أن يتحرك للضغط على إسرائيل لإلغاء القرار، رغم أنه يرى الأمر صعباً باعتبار أن القرار صدر بقانون من الكنيست الإسرائيلي، لكن على الأقل إصدار قرار من مجلس الأمن لإدانة قرار إسرائيل إذا لم تستخدم أميركا حق النقض الفيتو، والأرجح أن تستخدمه. سيترك القرار أثره على المناحي الخدماتية حتى لو كانت ضئيلة ومقلصة لأدنى حد، بحسب الناشط محيسن، مشيراً إلى أن تلك المعاناة ليست في مخيم شعفاط والقدس فحسب، بل على مجمل الأراضي المحتلة ومخيمات اللجوء. يشير محيسن إلى أن مخيم شعفاط هو المخيم الوحيد في قلب القدس، ويعتمد أبناؤه على الخدمات التي تقدمها «أونروا»، والهدف من كل ذلك واضح وهو قطع أي منفذ إنساني دولي لقضية اللاجئين الفلسطينيين. وعن انعكاسات هذا القرار، يقول محيسن: «الانعكاس بالتأكيد سيكون على مختلف القطاعات الخدماتية، والحصول على الأدوية والفحوصات، إضافة إلى التوقف عن جمع النفايات وخصوصاً في ظل حالة الاكتظاظ المتزايدة في المخيم، والأهم من ذلك رفع الغطاء القانوني ومظلة الأمم المتحدة عن اللاجئين في هذا المخيم».

تأسس مخيم شعفاط للاجئين عام 1965، بعد إغلاق مخيم اللاجئين في المدينة القديمة للقدس بسبب سوء الظروف الصحية فيه. وتعود أصول اللاجئين في مخيم شعفاط إلى 55 قرية مهجرة تابعة لمناطق القدس واللد ويافا والرملة، وهو المخيم الوحيد في الضفة الغربية الذي يقع ضمن ما تسمى حدود بلدية الاحتلال في القدس، ما يضمن لهم حقوق الإقامة في القدس ويجعلهم مؤهلين للحصول على بعض الخدمات الاجتماعية الإسرائيلية، بما في ذلك الرعاية الصحية. ويبلغ عدد سكان مخيم شعفاط نحو 70 ألفاً و30 ألفاً آخرين في بقية أنحاء القدس، فيما توجد في المخيم ثلاث مدارس، ومركز صحي واحد يتبع للوكالة، وخمسة مراكز صحية خاصة أخرى، ووحدة علاج طبيعي واحدة، ومركز إعادة تأهيل مجتمعي واحد، ومركز برامج نسائي واحد. من جهته، يرى أبو عفيفة أن لهذا القرار تداعيات خطيرة على المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وخصوصاً على الصحة والتعليم، وبعض المعونات الأخرى، ما يعني أنه سيمنع عمل الوكالة، وسيتم إغلاق جميع مقراتها ومكاتبها الرئيسية في المدن والمكاتب الفرعية في المخيمات، وكذلك طرد كل الموظفين الأجانب، وإغلاق الحسابات المصرفية للوكالة في المصارف الإسرائيلية.

وبحسب أبو عفيفة، فإن هذا سيؤدي إلى حرمان عشرات الآلاف الطلبة في الصفوف الابتدائية من التعليم المجاني في المخيمات، وحرمان مئات الآلاف الأسر من مساعدات مالية وعينية تقدم لها شهرياً، بالإضافة إلى حرمان المرضى اللاجئين من العلاج على حساب الوكالة. رغم أن هناك أكثر من سياق لفهم الحرب الإسرائيلية على «أونروا»، ويمكن الافتراض أنها وسيلة للضغط وهذا خيار مطروح، لكنه يحظى بفرصة ضئيلة، ومن الممكن أن يصل التشريع في مراحله النهائية الأولى والثانية والثالثة فتحصل إسرائيل في مجتمعها المشحون ضد الوكالة على قرار معتمد، كما يشير المحلل السياسي والإعلامي محمد هلسة في حديثه لـ «العربي الجديد». ويؤكد هلسة أن هذا الأمر مهم لناحية فهم القرار، لكن الأهم أيضاً في الإطار السياسي هو بوابة لفرض الإملاءات الإسرائيلية التي استعصت في قطاع غزة على سبيل المثال على إسرائيل. وبالتالي إقصاء «أونروا» هو مقدمة لأن يأتي المجتمع الدولي أو المرتزقة الذين تشغلهم إسرائيل لتقول إننا نحن البديل. عليه، يكون غيابها ومسحها مقدمة لفرض بديل آخر يتماشى مع الرواية الإسرائيلية خصوصاً في ما يتعلق بقطاع غزة. يأتي قرار الكنيست الإسرائيلي في محاولة لنزع الصلة بين بواقي آخر خيوط الاعتراف الدولي باللجوء الفلسطيني والقضية الفلسطينية وإنهاء عمل هذه المؤسسة ونزع الصفة القانونية عنها كمقدمة لنزع الصفة السياسية القانونية عن مأساة اللجوء، وبالتالي إنهاء آخر مظهر من مظاهر نكبة فلسطين في الذاكرة العالمية، بحسب هلسة.

ممدخل مكتب «أونروا» في القدس المحتلة (عامير ليفي/ Getty)

زواج القاصرات في العراق... «جهل» يؤيده برلمانيون

يصف خبراء قانونيون واجتماعيون في العراق زواج القاصرات بأنه «جهل»، ويقولون إنه لو كان يدرك أولياء أمورهن أهمية التعليم، فسيُفكرون به «باعتباره حصناً وحماية للبنت أفضل من الزواج بهذا العمر»، لكن الظاهرة موجودة

يُخلّف زواج القاصرات مشاكل كثيرة في العراق (Getty)

بغداد ـ **صفا الطائي**

يُرهق استمرار ظاهرة زواج القاصرات المجتمع العراقي، خصوصاً في المدن والأرياف البعيدة، بسبب ما تخلّفه من مشاكل كثيرة، أبرزها الطلاق، والوفاة أثناء الولادة، وتسجيل حالات انتحار وهروب المتزوجات قاصرات من منزل الزوج.

ووفقاً لتقرير أصدرته الأمم المتحدة عام 2022، تزوجت أكثر من ربع النساء العراقيات دون سن الـ18، ما يعادل امرأة متزوجة من كل أربعة. أما المديرة العامة لدائرة التنمية في وزارة التخطيط مها عبد الكريم فأكدت أن عدد المتزوجات دون سن الـ15 ارتفع من نسبة 7,2% عام 2018 إلى 9,9% عام 2021. وربطت عبد الكريم هذه النسب بقلة التعليم، والوضع المعيشي السيئ، والعادات والتقاليد، إذ لا يزال رب الأسرة يرى أن المكان المناسب للمرأة هو بيت الزوج حتى إذا لم ترغب بذلك، في حين أنه يفترض أن تمنح حق تقرير مصيرها في سن البلوغ». تزوجت سارة (اسم مستعار) حين كانت طالبة في المدرسة، بعدما أجبرت على ترك دراستها والذهاب إلى منزل زوجها الذي كان يكبرها بـ15 عاماً. وتقول لـ«العربي الجديد»: «لم أكن أريد أن أتزوج، لكن أخي أجبرني على الزواج بصديق له كي يتنازل عن مبلغ من المال استلفه أخي منه قبل سنتين، ولم يستطع رده. وبعدما تزوجت أنجبت طفلتين، لكن طموحي تحطم، وسُلبت طفولتي».

وتعلّق الباحثة الاجتماعية نهلة العابدي بالقول لـ«العربي الجديد» إن «قصة سارة تؤكد حجم الصعوبات الاقتصادية في المجتمع العراقي بالنسبة إلى الطبقات الفقيرة التي تقطن في القرى والأرياف، والتأثير السلبي الكبير لابتعاد سكانها عن التحضر والتطور اللذين يزيدان قوة المرأة وقدرتها على الرفض والإصرار على مواصلة دراستها وحياتها». تتابع: «لا يمكن أن تقدم فتاة تعيش في الريف أمام قاض أو الشيخ شكوى ضد منع ذويها إياها من رفض الزواج، وتضطر إلى السكوت والخضوع خوفاً مما يمكن أن يحصل لها. وفي العموم يتسبب زواج القاصرات في آثار سلبية عدة، خصوصاً على الصعيد النفسي». وتقول نهى أحمد، وهي أرملة أم لأربعة أولاد في سن العشرين لـ«العربي الجديد»: «والدي شيخ عشيرة كبيرة، جنوبي بغداد، وهو متشدد دينياً وعقائدياً، ولم يسمح لي ولشقيقتي الأثنتين بدخول المدرسة، خوفاً من الاختلاط والخروج من المنزل، والمكان الوحيد الذي كان يسمح لنا بالذهاب إليه هو المراقد الدينية. وعندما بلغت 13 من العمر طلب مني والدي الزواج بشاب تقدم لي. حينها لم أكن أعرف معنى الزواج، لكنني كنت أريد التخلص من تعصّب والدي وقبلت التزوج، وبعدما أنجبت أربعة أولاد قتل زوجي أثناء تأديته الواجب الوطني في معركة ضد تنظيم داعش».

يحق للقاصر طلب التفريق إذ جرى تزويجها من دون موافقتها

يتسبب زواج القاصرات في آثار سلبية عدة خصوصاً على الصعيد النفسي

وعن الأضرار الصحية الناجمة عن زواج القاصرات تقول الدكتورة هالة السوداني لـ«العربي الجديد»: «أول ما تعانيه الفتاة عند زواجها قبل سن الـ18 هي الأضرار الصحية بسبب عدم اكتمال نموها الجسدي، وعدم تهيئتها بدنياً وعاطفياً مبكر، أو قبل إنضاج فكرة الزواج لديهن، باعتباره مشروعاً لتكوين أسرة لدى هذه الفئة العمرية». ويوضح أن فقرات القانون الحالي تعتبر أن عمر الـ18 يمنح الأهلية القانونية لإجراء عقد الزواج، ما يعني أن طرفي عقد الزواج يتمتعان بأهلية مع تمام العقل، لكن ما يجري الآن في أروقة البرلمان بشأن تعديل القانون يتجاهل النظر إلى المستوى الاجتماعي والعقلي الذي يؤهل شخصاً ما للزواج، بحسب العُرف الساري في غالبية المناطق العراقية، وهو زواج الفتاة في عمر 9 سنوات». وأجريت القراءة الأولى لمشروع قانون الأحوال الشخصية في مطلع أغسطس/ آب الماضي، لكن لم يجر التصويت عليه بسبب الاحتجاجات. وفي 3 سبتمبر/ أيلول الماضي، حاول البرلمان إجراء قراءة ثانية لمشروع القانون، لكن أعضاء البرلمان المعارضين نفذوا حملة مقاطعة كسرت النصاب القانوني.